دراسة حول
قطاع صناعة الجلود وصناعة الأحذية في لبنان:
واقع، تحدّيات وحلول

إعداد الباحثين الإقتصاديين :

زينب سيف الدين

سامية عيسى

مريم خميس

مقدمة:

لقطاع الجلديات حصة وازنة في الإقتصاد اللبناني، إذ يعتبر من الصناعات الأساسية التي تجد لها أسواقاً كبيرة في مختلف أنحاء العالم؛ فالجلديات على اختلافها (أحذية، حقائب، معاطف، ...) هي من الحاجات الضرورية لأيّ شخص ولا يمكن الإستغناء عنها. كذلك، هي قابلة للتطور والتطوير وتلبي بعض حاجات المجتمع مما يؤدّي إلى إستمرارية وجود هذا القطاع الإنتاجي مهما تطوّرت التكنولوجيا وتغيّرت أذواق المستهلكين.

لذا، كان القرار بإعداد دراسة ميدانية عن قطاع الجلديات في لبنان، مع التركيز على صناعة الأحذية بالتحديد لتبيان أسباب تدهور هذه الصناعة بعدما عرفت ازدهاراً كبيراً في لبنان وفي بعض الدول الأخرى التي كانت تصدّر إليها.

في هذا الإطار، بدأت الدراسة من المسالخ التي تشكّل نقطة الإنطلاق في عملية إنتاج الأحذية إذ يعتبر الجلد الخام المادّة الأوّلية الأساسية في هذه الصناعة، ثمّ مجمّعي الجلود لتصل إلى الدباغين الذين يحوّلون هذه المادّة الأوّلية إلى جلد مدبوغ يصلح للصناعة، وصولا" الى مرحلة الإنتاج النهائية في مصانع الاحذية التي يصدر عنها المنتج النهائي.

وقد ساهمت هذه الدراسة في فهم معظم المشاكل التي عانى ويعاني منها صناعيو هذا القطاع وتحليلها لاستخلاص النتائج التي أدّت إليها والحلول التي إذا تمّ اتّباعها بمشاركة فعّالة من قبل القطاعين العام والخاص من شأنها أن تنهض بهذه الصناعة الغنيّة مجدّداً.

لمحة عن واقع قطاع الجلديات تعرض للأرقام وللعلاقة بين مصنّعي الجلود والدباغين بالإضافة إلى مصنّعي الأحذية مع ما ينتج عن ذلك من تأثير على كلا القطاعين.

أولاً: دباغة الجلود

قطاع صناعة الجلود في لبنان الذي يعرف " بقطاع الدباغة " يعاني من مشاكل عديدة أدّت إلى تدنّي عدد الدباغات من 170 دباغة عام 1970 وكانت منتشرة في معظم المدن اللبنانية، في بيروت وزحلة وصيدا وطرابلس وصور وجبيل ومشغرة، إلى 22 دباغة في الوقت الحالي منتشرة في مشغرة، بيروت و جبل لبنان وصيدا، منها حوالي 12 دباغة فقط تعمل فعليّاً.

ويمرّ الجلد الحيواني بعدة مراحل قبل دباغته وتشمل هذه العمليات:

1- غسل الجلود:

تعالج الجلود للحفاظ عليها من التعفّن من خلال وضع الملح على الجانب اللحمي من الجلد أو بنقعها بواسطة الماء والملح أو بتجفيفها جزئيّاً ثم تمليحها أو بتجفيفها فقط. وبعد عمليّة المعالجة ترصّ الجلود في أسطوانات دوّارة مملوءة بالماء فيقوم الماء بإزالة الأوساخ و الدم ومعظم الملح وإحلال الرطوبة المفقودة أثناء المعالجة.

2- إزالة بقايا اللحم والشعر والصوف:

تمرّر الجلود في آلة إزالة اللحم، وهي مزوّدة بسكاكين حادّة، لإزالة كل الدهون واللحوم عن الجانب اللحمي من الجلد؛ ويمكن أيضاً أن تتمّ هذه العمليّة بشكل يدوي. ثم يضع العمّال الجلد المزال عنه اللحم في أحواض تحتوي على محلول ماء الجير الذي يحتوي على كميّة صغيرة من كبريتيد الصوديوم ويقوم ذلك المحلول بإضعاف جذور الشعر بالتأثير الكيميائي . وخلال أيام قليلة ينحت الشعر، ثم يمرّر الجلد بعد ذلك على آلة نزع الشعر فيزال الشعر بصورة كاملة؛ ثمّ تعاد عمليّة إزالة اللحم من الجلد لإزالة قطع الدهن الصغيرة المتفككة أثناء عملية نزع الشعر، وفي النهاية يغسل الجلد بماء نظيف.

3- الضرب :

تجرى عمليّة ضرب الجلود بعد إزالة الشعر وذلك بوضعها في حمّام من الحمض متوسّط القوّة لمعادلة محاليل نزع الشعر المتبقيّة في الجلود . وتعدّ هذه العمليّة ضروريّة نظراً إلى أنّ

المحاليل المستخدمة في الدباغة محاليل حمضيّة. وتضاف الأنزيمات إلى حمّام الضرب لتفكيك البروتينات الموجودة في الجلود التي قد تتداخل مع عمليّات الدباغة.

وتعتبر الجلود بعد عمليات الغسيل وقشط اللحم وإزالة الشعر والضرب جاهزة للدباغة.

ولكن يواجه هذا القطاع صعوبات كبيرة تعود أبرز أسبابها حسب نقابة الدباغين اللبنانيين إلى:

- عدم توفّر المادّة الأوّلية الأساسية وهي الجلد الخام بكميات كبيرة.
- دخول منتجات جلدية إلى الأسواق اللبنانية بأسعار إغراقية.
- دخول جلود مدبوغة جاهزة بصورة غير شرعية.

ثانياً: واقع القطاع

أشارت نقابة الدباغين اللبنانيين إلى أنّ أبرز مطالبها يتمثّل بمنع أو تقنين تصدير الجلد الخام من لبنان كما هو معتمد في دول أخرى أو إخضاع عمليّة التصدير إلى رسوم تصدير كما كان الوضع عام 1989 حيث قرّر مجلس الوزراء آنذاك إخضاع تصدير الجلد الخام الذي يعتبر مادّة أوّلية لصناعة الجلود في لبنان لنظام الإجازة المسبقة. وأكّدت النقابة كذلك أنّ القدرة الإنتاجية العاملة في هذا القطاع تزيد عن عدد الجلد الخام المذبوح الطازج في لبنان والذي يقدّر ب 800 قطعة جلد بقر و2500 قطعة جلد غنم و1000 قطعة جلد ماعز يومياً، ويتمّ جمع الكميّة بأكملها من قبل تجّار الجلود الذين يقومون بتمليحها أو بنقعها في محلول ملحي أو بتجفيفها. وتساهم هذه المعالجة بإبقائها في حالة جيّدة لمدّة تصل إلى سنة واحدة. ويتم تجهيزها للتصدير بأسعار تفوق أسعار السوق المحلّي للإستفادة من أرباح أكبر لا تسدّد عنها الضرائب، الأمر الذي يحرم الدباغين من مادّة أوّلية أساسية لهذه الصناعة.

وعند الإطّلاع على إحصاءات الجمارك اللبنانية لعام 2017 في ما خصّ تصدير الجلد الخام يتبيّن لنا أبرز البلدان التي تقوم باستيراد الجلد الخام من لبنان وهي كالتالي:

(HS code: 4101,4102,4103)

البلد	حجم التصدير (بالطن)
1- مصر	4371 طن
2- نيجيريا	1316 طن
3- تركيا	1244 طن
4- إيطاليا	1225 طن
5- سوريا	451 طن
6- البرتغال	357 طن
المجموع (كافة دول العالم)	**9341 طن**

وبحسب تصريح لأحد صناعيّي الجلود فإن التجار المصريين على سبيل المثال يقومون بشراء الجلد الخام من لبنان بسعر أعلى ب10 إلى 30 سنت أميركي للكلغ الواحد من السعر المتعارف عليه عالمياً لتلبية حاجاتهم من هذا المنتج ولا يتأثّرون بسعرالشراء المرتفع الذي يعرضونه على التجار اللبنانيين كون كلفة اليد العاملة والطاقة متدنّية في مصر. نتج عن ذلك عدم توفّر الجلود بكميّات كافية كمادّة أوّلية يستعملها الدبّاغون اللبنانيون ما دفع بهم إلى استيراد الكميّات التي يحتاجون إليها من الخارج لتلبية حاجات صناعتهم.

وبحسب الإحصاءات الجمركية لعام 2017 يظهر لنا أبرز البلدان التي تقوم بتصدير الجلد الخام إلى لبنان:

(HS code: 4101,4102,4103)

البلد	حجم الإستيراد (بالطن)
1- ألمانيا	90 طن
2- قبرص	90 طن
3- رومانيا	75 طن
4- الأردن	63 طن
5- اليونان	47 طن
المجموع (كافة دول العالم)	**407 طن**

وهنا لا بد من ملاحظة الفارق الكبير بين أرقام التصدير المرتفعة مقابل أرقام الإستيراد المحدودة من دول كبرى كإلمانيا ما يعكس أهمية هذه المادة الأولية للدول حيث تصدّر فقط الفائض من إنتاجها بعد تصنيع ما تحتاجه محليا. وهذا ما يجب اعتماده محليا" أي تصدير الفائض من الجلود بعد تغطية حاجة السوق المحلي منه.

بالإضافة إلى ذلك، يذكر أنّ سعر الجلد المسلوخ بطريقة أوتوماتيكية أعلى من سعر الجلد المسلوخ يدوياً كون جودته أفضل ولأنّ آثار السكاكين تظهر على جلود المسالخ اليدوية. يشتري مجمّعو الجلود من المسالخ اليدوية جلد البقر البرازيلي بسعر يبلغ 40 سنت للكلغ الواحد كما يشترون جلد البقر الأوروبي ب 90 سنت ثمّ يقومون ببيع جلد البقر للدباغين بسعر يتراوح بين 1$ و1.25$ للكلغ الواحد في السوق المحلي. أمّا سعر جلد البقر من المسلخ الأوتوماتيكي فهو أعلى ويبلغ 1.75 دولار أميركي. وفي ما خصّ جلود الغنم فتباع بسعر 1 دولار أميركي (للقطعة الواحدة) من المسالخ اليدوية. وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يوجد سوى مسلخ أتوماتيكي واحد في لبنان بسبب ارتفاع كلفة الآلات واحتياجه لمساحات كبيرة.

(آثار السكاكين على جلد المسالخ اليدوية)

(جلود المسالخ الأوتوماتيكية)

أمّا بالنسبة للجلود المدبوغة فإنّ إنتاجها يفيض عن حاجة السوق اللبناني بسبب تقلّص عدد مصانع الأحذية والألبسة لذا يتمّ تصديرها إلى الخارج. ويتبيّن في الجدول أدناه أبرز البلدان التي تقوم باستيراد الجلود المدبوغة والمحضّرة بعد الدباغة من لبنان:

HS code: (4104,4105,4106,4107,4108,4109,4112,4113,4114)

البلد	**حجم التصدير (بالطن)**
1- البرتغال	794 طن
2- إيطاليا	144 طن
3- إسبانيا	133 طن
4- تونس	20 طن
5- قطر	12 طن
المجموع (كافة دول العالم)	**1130 طن**

يذكر أنّ سعر جلد البقر المدبوغ في لبنان يتراوح بين 2 و 3 دولار أميركي للكلغ الواحد، أما سعر جلد الغنم المدبوغ فيتراوح بين 60 سنت و 1 دولار أميركي للقدم الواحد وهذا يعود إلى جودة البضاعة أو رداءتها.

وبالعودة إلى أبرز المشاكل التي تواجه قطاع الدباغة بحسب نقابة الدباغين اللبنانيين والتي تتمثّل بدخول منتجات جلدية إلى الأسواق بأسعار إغراقية، يتمّ الإطّلاع على الإحصاءات الجمركية لتبيان أبرز البلدان التي تقوم بتصدير الجلود الطبيعية المدبوغة والمحضّرة بعد الدباغة إلى لبنان:

HS code: (4104,4105,4106,4107,4108,4109,4112,4113,4114)

البلد	حجم الإستيراد (بالطن)
1- إيطاليا	74 طن
2- الهند	44 طن
3- الصين	15 طن
4- مصر	10 طن
المجموع (كافة دول العالم)	**170 طن**

يظهر في الجدول أعلاه أنّ كميّة إستيراد الجلود الطبيعية ليست كبيرة ما يعني أنّ المشكلة تكمن في كميّات الجلود الإصطناعية (Synthetic Leather) الكبيرة المستوردة.

ويتناول الجدول أدناه أبرز البلدان التي تقوم بتصدير الجلود الإصطناعية (صفائح من لدائن اصطناعية) إلى لبنان بحسب الإحصاءات الجمركية لعام 2017 :

(HS code: 392190)

البلد	حجم الاستيراد (بالطن)
1- الصين	3576 طن
2- تركيا	1072 طن
3- إيطاليا	642 طن
4- الهند	493 طن
5- هولندا	334 طن
المجموع (كافة دول العالم)	**7398 طن**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الكميّة الهائلة من الجلود الصناعية التي تدخل الأسواق اللبنانية والتي تستخدم من قبل معامل الأحذية كبديل عن الجلود الطبيعية بسبب أسعارها المتدنّية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أصحاب مصانع الأحذية في لبنان أفادوا أنّ الجلود الصناعية المستوردة من أوروبا هي ذات جودة عالية بعكس الجلود المستوردة من الصين.

ولكن رغم إيجاد مصانع الأحذية اللبنانية مصادر متنوّعة للجلود تختلف بجودتها وخصائصها، إلّا أنّ بقاءها مهدّد بسبب عدّة عوامل تؤثّر سلباً على إنتاجيّة القطاع ومبيعاته.

ثالثا": صناعة الأحذية ومشاكلها

صناعة الأحذية في لبنان واحدة من أقدم الصناعات التي كان لها حضورها وانتشارها على طول مساحة الوطن. بدأت يدوية وحرفية، لكنّها انتقلت بسرعة إلى المكننة والحداثة التي باتت من أهمّ عوامل الإنتاج الأساسية في معظم المصانع .

قبل المكننة التى بدأت سنة 1964 كانت صناعة الأحذية في لبنان حرفية 100%, وكان لها حماية خاصّة من قبل الحكومة اللبنانية، بحيث كانت الأحذية المستوردة تخضع إلى كوتا معيّنة (حجم استيراد محدّد) بالإضافة إلى إجازة إستيراد. وكان إنتاج الصناعة الوطنية كافٍ لإستهلاك السوق المحلي، كما كان متنوّع الأصناف وذو نوعيّة مختلفة وبأسعار متفاوتة ممّا يرضي مختلف الأذواق؛ وكانت مصانع الأحذية، بالرغم من أنّها حرفيّة، تترامى على جميع

الأراضى اللبنانية من طرابلس الشمال الى المروانية والنبطية وقعقعية الجسر وصولاً إلى قلاع صناعة الأحذية بنت جبيل جنوبا" و برج حمود في الوسط.

سنة 1964 بدأت المكننة وإستيراد الآلات اللازمة لهذه الصناعة من الدنمارك وإلمانيا وإيطاليا وقد أبدع المصنّعون الإيطاليون بصناعة هذه الآلات وتطويرها تدريجياً. وفي أوائل السبعينات ارتقت صناعة الأحذية فى لبنان إلى مستوى جيّد جداً، وبدأت تغزو الأسواق الخارجية وكان أهمّها السوق الخليجي وبالأخص السوق السعودي؛ حيث كان هذا القطاع يصدّر مئات الحاويات سنوياً إلى تلك البلاد.

تحسّن وضع صناعة الأحذية فى تلك الفترة وإستمر بالتطوّر وإستيراد الماكينات الحديثة ونشأت صناعة مكمّلة للأحذية وهي صناعة أجزاء الأحذية (أكعاب بلاستيكية، أنعال، ضبان) وغيرها من مستلزمات الأحذية على مختلف أشكالها، حتى توصّل هذا القطاع إلى استيراد الماكينات المبرمجة فى أوائل 1980 والتي تطوّرت أكثر فى أواخر 1980 حيث استخدم الكمبيوتر فى صناعة هذه الالآت، وكان لقطاع الأحذية فى لبنان حصّة منها.

وبالرغم من أنّ صناعة الأحذية عانت في سنوات سابقة من الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الاوّلية المستوردة، إلّا أنّ العديد من هذه الرسوم قد ألغي منذ بداية عام 2000 ولكن بقي البعض الآخر.

بعد سنة 1976، أصبح إستيراد الأحذية إبّان الحرب الأهلية مباحاً، حيث لم تكن الأحذية المستوردة تخضع للرسوم الجمركية، ممّا جعل حجم الإستيراد من إيطاليا للأسواق اللبنانية يتزايد سنوياً. لكن هذا الإستيراد لم يكن له تأثيراً قويّاً على أسواقنا لأنّ المنتجات الإيطالية تختلف عن تلك اللبنانية من حيث الجودة والسعر، الأمر الذي أضحى اليوم مختلفاً مع الإستيراد من الصين وسوريا وتركيا. وبالمقابل، أصبحت الحاويات من الصين تصل تباعاً الى أن غزت أسواقنا بالكامل، إضافة الى تدفّق الأحذية من سوريا أيضاً التي كانت على سباق مع الصين للدخول الى الأسواق اللبنانية المفتوحة للجميع.

وإستمرّ التراجع في قطاع صناعة الأحذية ببطء إلى أن وقعت حرب تموز 2006 ودمّرت عدّة مصانع في القطاع ومنها مصانع مهمّة للغاية وتشغّل عشرات العمّال بحيث توقّفت نهائياً

عن الإنتاج. وفي تلك الفترة التى دمّرت فيها بعض المصانع وتوقّف البعض الآخر عن العمل، إزداد إغراق الأسواق اللبنانية بالأحذية الصينية، أضف أليها الأحذية السورية، وأيضاً التركية بوجود خطّ بحري من تركيا الى لبنان بتعرفة جمركية 1500 ل.ل. على الكيلو غرام للمواد المختلفة و4500 ل.ل. لكل كيلو غرام من الأحذية أو الجزادين (من باب المصنع الى باب المصنع)؛ ممّا يعني أنّ زوج الحذاء ذو النوعية الجيّدة لا تتعدّى تكلفته 3000 ل.ل.. كذلك، لا تتعدّى كلفة الزوج الواحد من الأحذية الصينية 3000 إلى 3500 ل.ل. واصلاً إلى باب المحل بحسب رأي أصحاب مصانع الأحذية في لبنان. هذا بالإضافة إلى ما يحصل في مرفأ بيروت من عمليات التهرّب من الضريبة ووصول الحاويات من الخارج وإخراجها بطرق غير مشروعة، ناهيك عن التهريب عبر الخطوط البرّية وما إلى ذلك.

واليوم، بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة، تراجع عدد المعامل والورش الصغيرة ليصل إلى بضع عشرات، وهو في تناقص متواصل. فبعد أن كانت مصانع الأحذية في لبنان لا تقلّ عن 1200 مصنعاً إضافة إلى مئات مصانع الجلود والحقائب، إنّما أبت الحرب الأهلية سوى أن تطبع سوادها في قلب هذه الصناعة، وأتت بعدها اتفاقيات رفع الرسوم الجمركية، وكانت النتيجة أنّه لم يتبقَّ اليوم سوى حوالي 200 مصنع منتج للأحذية، فيما معامل الجلود والحقائب تعدّ على أصابع اليد.

حالياً، تتركّز مصانع الأحذية وورش العمل في الضاحية الجنوبية وبرج حمود وبعض القرى ولا يتعدّى عدد العاملين في هذه الصناعة 3000 عامل، فيما كان عمّال مصانع الأحذية يتجاوزون لـ12000 عامل قبل الحرب. ومن خلال زياراتنا الميدانية للعديد من مصانع الأحذية إستطعنا أن نشاهد بأمّ العين توقّف الإنتاج في هذه المصانع بالرغم من وجود الآلات الحديثة والطاقة الإنتاجية الكبيرة لكن دون وجود طلب كافٍ لتشغيل هذه الآلات.

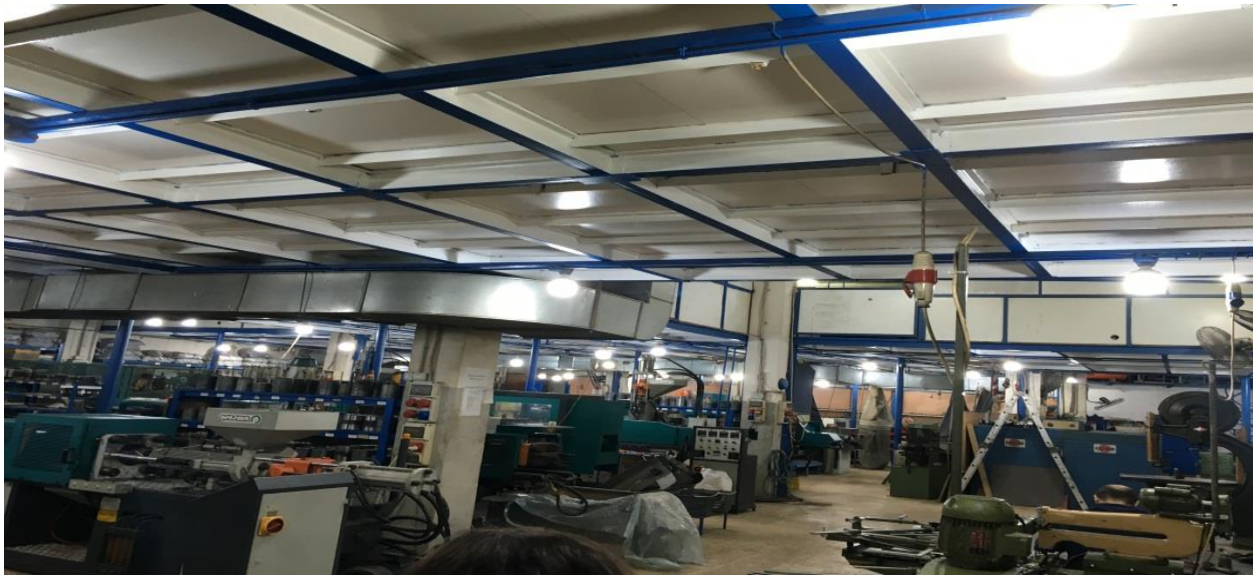

رابعا":حجم قطاع صناعة الأحذية:

كان قطاع صناعة الأحذية واحداً من أكثر القطاعات الصناعية نشاطاً وإنتاجاً، إذ وصل إنتاجه إلى الكثير من دول العالم. وتشمل صناعة الأحذية في لبنان جميع الأنواع الجلدية والمطاطية والرياضية، الرجالية منها والنسائية والولادية، ويبلغ عدد السلع التي ينتجها هذا القطاع 22 سلعة متنوّعة. ويتمتّع هذا المنتج اللبناني لدى عدد كبير من المصانع بمواصفات عالية الجودة والنوعية، تجعله قادراً على منافسة المعايير الأوروبية في هذا المجال. ذلك إضافة إلى التنوع في الأسعار بحيث تناسب جميع المستويات، والتنوّع بالتصاميم التي ترضي مختلف الأذواق.

في الأعوام التى سبقت 2004 كانت مصانع الأحذية منتشرة في الكثير من المدن اللبنانية، أمّا اليوم فالأكثرية منها تهاوت وأقفلت خاصّة في الضاحية الجنوبية وبنت جبيل وقعقعية الجسر والمروانية

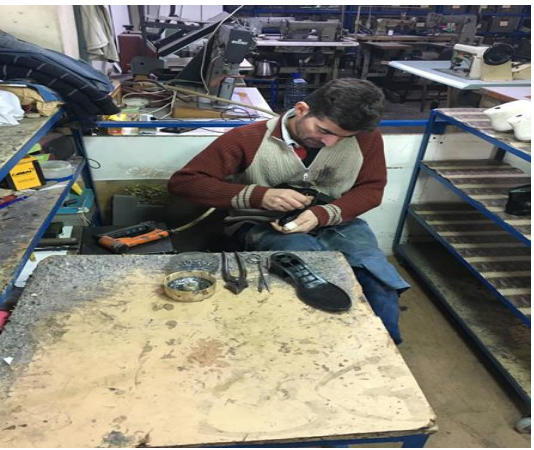

والنبطية؛ وهي المدن التى تضرّرت جرّاء حرب عام 2006، كما أقفل العديد من المصانع في برج حمود وطرابلس وغيرها.

فى عام 1995، وضعت دراسة لحجم هذا القطاع في لبنان، وكان عدد المصانع قد احتسب بطريقة تقديرية على الشكل التالي:

كان يوجد ستة مصانع تنتج أجزاء مكملة للأحذية وكل مصنع كان يورد المواد الأوّلية أي أجزاء الأحذية إلى ما يقارب 200 مصنع أحذية جاهزة، ما يعني مبدئيا" وجود ما بين 1000 إلى 1200 مصنع لإنتاج الأحذية على اختلافها. وقدّر الإنتاج فى تلك السنوات بعشرة ملايين زوج حذاء سنوياً يسوّق منها حوالى 70%الى دول الخليج عامّةً، منها 50% للسوق السعودي و20% للكويت والإمارات وغيرها.

منذ عام 2002 حتى عام 2004 بدأ التراجع ببطء، وإقفال البعض مصانعه وتزايد الإقفال تدريجياً لاسيّما الإقفال القسري بعد حرب تموز2006 حتى وصل عدد المصانع إلى أقلّ من نصف العدد الذي احتسب عام 1995؛ فأصبح عدد مصانع أجزاء الأحذية يبلغ 5 ولكلّ واحد منها عدد زبائن يتراوح بين 80 الى 90 مصنع أحذية يتعامل معه. إذاً، نستنتج أنّه لا زال يوجد في هذا القطاع ما بين 400 إلى 450 مصنعاً لديهم قدرة إنتاجية يمكن أن تغطّي حاجة السوق المحلّي. وإذا أتيحت لهذه الصناعة الفرصة للعودة، سيعود المئات الى ممارسة هذه المهنة. لكنّ المصانع القائمة تنتج اليوم ما يعادل حوالي 10 الى 15% من قدرتها الإنتاجية القصوى، والكثير منها لا يعمل فى ظلّ بقاء الحدود مفتوحة والغزو الصيني للأسواق اللبنانية وعدم القدرة على تصريف الإنتاج في ظلّ غياب الأسواق وذلك من جرّاء الأسباب التي ذكرت سابقاً.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدد مصانع الأحذية المرخّصة في وزارة الصناعة اللبنانية قد بلغ 34 مصنعاً فقط، الأمر الذي يشكّل منافسة غير مشروعة بين المصانع اللبنانية ويعيق الوزارة عن لعب دورها كما يجب.

أ- إحصاءات التجارة :

مستوى النظام المنسّق:	حسب الفصول التعريفية HS2
نوع التجارة:	تجارة الاستيراد الخاصة
نوع المعلومات:	وزن قائم كغ
مدى المعلومات:	من 2013/1/1 الى 2017/12/31

HS	شرح مختصر	2013	2014	2015	2016	2017	مجموع السنوات	معدل السنوات	%
64	أحذية وطماقات وأصناف مماثلة? أجزاء هذه الأصناف	11,997	11,736	10,375	8,762	8,099	50,970	10,194	100 %
المجموع		11,997	11,736	10,375	8,762	8,099	50,970	10,194	

احصائات مقارنة خمس سنوات

مستوى النظام المنسّق:	حسب الفصول التعريفية HS2
نوع التجارة:	تجارة الاستيراد العامة
نوع المعلومات:	القيمة $
مدى المعلومات:	من 2013/1/1 الى 2017/12/31

HS	شرح مختصر	2013	2014	2015	2016	2017	مجموع السنوات	معدل السنوات	%
64	أحذية وطماقات وأصناف مماثلة? أجزاء هذه الأصناف	145,444	146,626	146,107	138,500	131,983	708,660	141,732	100 %
المجموع		145,444	146,626	146,107	138,500	131,983	708,660	141,732	

من خلال مقارنة حجم الاستيراد لأصناف الأحذية وأصناف مماثلة وأجزاء هذه الاصناف وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الجمارك اللبنانية، على مدى خمس سنوات سابقة، يتبيّن لنا الانخفاض التدريجي لحجم الإستيراد منذ العام 2013 حتى العام 2017، بحيث بلغ حجم الاستيراد 11,997 طن عام 2013 وانخفض الى 11،736 طن عام 2014، ثم وصل إلى 10،375 طن عام 2015، وواصل انخفاضه التدريجي حتى بلغ 8,099 طن عام 2017.

اما قيمة الاستيراد فقد بلغت 145.444.000 دولار عام 2013 وانخفضت الى 131.983.000 دولار عام 2017.

استورد لبنان عام 2017 بقيمة 28.480.000 دولار (22% من مجموع قيمة الإستيراد) من إيطاليا وبلغ حجم الواردات 426 طن من مجموع الإستيراد (6% من مجموع حجم الاستيراد)، واستورد بقيمة 44.262.000 دولار من الصين (34% من مجموع قيمة الاستيراد) وبلغ حجم الواردات 3435 طن (50% من مجموع حجم الواردات)، واستورد من فييتنام بقيمة 17.769.000 دولار(13% من مجموع قيمة الواردات) وبلغ حجم الواردات من فييتنام 485طن (7% من مجموع حجم الواردات). بلغت قيمة الواردات من تركيا 4.310.000 دولار عام 2017 (3% من مجموع قيمة الواردات) أمّا حجم الواردات فقد بلغ 487 طن(7% من مجموع حجم الواردات). أمّا قيمة الواردات السورية فقد بلغت 3.218.000 دولار (2% من مجموع قيمة الواردات) وحجمها بلغ 816 طن (12% من مجموع حجم الواردات). وهنا لا بدّ أن نلاحظ الفارق الكبير بين قيم الاستيراد وأحجامها بين البلدان المختلفة والأسعار المتدنّية لواردات الأحذية من الصين وسوريا وفييتنام مقابل أسعار المستوردات الايطالية. كما نلاحظ النسبة الكبيرة في حجم الواردات القادمة من الصين التي تخطّت النصف من مجموع الاستيراد.

في ما يلي أسماء البلدان التي يستورد منها لبنان وتسبّب الضرر للصناعة المحلية بسبب البيع بأسعار إغراقية وفقاً لأصحاب مصانع الأحذية: الصين، سوريا، ومنذ سنوات قليلة زادت الواردات التركية لكن وبحسب أصحاب مصانع الأحذية في لبنان فإنّ الواردات التركية ليست إغراقية ولا تنافس المنتج المحلّي كالواردات الصينية كما أنّها ذات مستوى أفضل من مستوى الإنتاج السوري.

احصائات مقارنة خمس سنوات

مستوى النظام المنسّق:	HS2 حسب الفصول التعريفية
نوع التجارة:	تجارة التصدير الخاصة
نوع المعلومات:	وزن قائم كغ
مدى المعلومات:	من 2013/1/1 الى 2017/12/31

HS	شرح مختصر	2013	2014	2015	2016	2017	مجموع السنوات	معدل السنوات	%
64	أحذية وطماقات وأصناف مماثلة? أجزاء هذه الأصناف	1,346	1,625	1,467	1,035	771	6,244	1,249	100 %
المجموع		1,346	1,625	1,467	1,035	771	6,244	1,249	

احصائات مقارنة خمس سنوات

مستوى النظام المنسّق:	HS2 حسب الفصول التعريفية
نوع التجارة:	تجارة التصدير الخاصة
نوع المعلومات:	$ القيمة
مدى المعلومات:	من 2013/1/1 الى 2017/12/31

HS	شرح مختصر	2013	2014	2015	2016	2017	مجموع السنوات	معدل السنوات	%
64	أحذية وطماقات وأصناف مماثلة? أجزاء هذه الأصناف	17,414	25,302	15,140	10,077	8,604	76,538	15,308	100 %
المجموع		17,414	25,302	15,140	10,077	8,604	76,538	15,308	

من خلال مقارنة حجم التصدير لأصناف الأحذية وأصناف مماثلة وأجزاء هذه الأصناف، على مدى خمس سنوات سابقة، يتبيّن لنا انخفاض حجم التصدير منذ العام 2013 إلى العام 2017 تدريجيا" حيث بلغ 1346 طن عام 2013، وانخفض الى 1035 طن عام 2016، واستمرّ انخفاض حجم التصدير حيث بلغ 771 طن عام 2017.

امـا قيمـة التصـدير فقـد بلغـت 17.414.000 دولار عـام 2013 وارتفعـت الـى 25.302.000 دولار عـام 2014 ، لكنهـا انخفضـت بشـكل كبيـر عـام 2015 وبلغـت 15.140.000 دولار وواصلت الانخفاض حتى وصلت قيمة الاستيراد الى 8.604.000 دولار عام 2017.

صدّر لبنان عام 2017 إلى السعودية بقيمة 4.600.000 دولار (56% من مجموع قيمة الصادرات) وبلغ حجم الصادرات إلى السعودية 470 طن (68% من مجموع حجم الصادرات) وإلـى الإمـارات العربيـة المتّحـدة بقيمـة 1.350.000 دولار (بنسـبة 16% مـن مجمـوع قيمـة الصادرات) وبلغ حجم الصادرات الى الإمارات 30 طن (4.5% من مجموع حجم الصادرات).

تعدّ المملكة العربية السعودية أهمّ الأسواق الخارجية التي تستوعب القسم الأكبر من حجم صـادرات لبنـان مـن الأحذيـة، تليهـا الإمـارات العربيّـة المتّحـدة. وهنـا لا بـدّ مـن ملاحظـة تركّـز الصادرات اللبنانية في عدد قليل جداً من البلدان، وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة، بحسب رأي أصحاب مصانع الأحذية في لبنان، إلى أنّ عملية تسويق المنتج خارجياً تتم بمبادرات فردية وعلاقات شخصية من أصحاب المصانع الذين يسعون إلى شقّ طرق أمام إنتاجهم دون أي دعم رسمي. كما نلاحظ أنّ حجم التصدير تقلّص أيضاً عبر السنوات خاصّة إلى دول الخليج، ولم يعد هناك مجال لسوق الأحذية اللبناني لعدّة أسباب اقتصادية وسياسية وأمنية، فضلاً عن استيراد دول الخليج من الصين وسوريا؛ أيضاً هناك بعض العقبات فى السياسة وهذا يتعلّق بمجهود سياسة الدولة وغيرها.

يبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد الأحذية 10% إضافة الى فرض رسم نوعي بقيمة 4500 ل.ل. على كل كلغ من الأحذية (تحت الكاحل) و 7500 ل.ل. على كل كلغ من الأحذية (فوق الكاحل). ويبدي أصحاب مصانع الأحذية عدم القدرة على منافسة البضائع الصينية المستوردة حتى في ظلّ فرض الرسم النوعي، فحسب رأيهم إنّ هذا الرسم غير كافٍ ويجب العمل على زيادته بسبب الأسعار الإغراقية المتدنّية للأحذية القادمة من الصين.

ب-<u>المواد الاولية</u>

في ما يتعلّق بالمواد الأولية المستوردة اللازمة لصناعة الأحذية وبنودها الجمركية والرسوم الجمركية المفروضة عليها فهي:

اسم المواد وبنودها الجمركية	الرسم الجمركي
مسامير من معدن للاحذية 731700	15% لا يوجد صناعة محلية
جلود للنعال او جلود للاحذية 41043	10% دباغات
خوابير من معدن 731824	5% لا يوجد صناعة محلية

صفائح من لدائن اصطناعية سنتيتيك 392190	%0	
لفات من لدائن لاصقة 39199090	%5	لا يوجد صناعة محلية
قوالب من بلاستيك غير تامة الصنع 39269010	%0	
ابر لآلآت الخياطة والدرز 84523090	%0	
قوالب من معدن لصب افعال الاحذية 848071	%0	
دعسات لدائن داخلية للاحذية 64069910	%0	
الآت لصناعة الاحذية 845320	%0	
صفائح من مطاط 40082190	%5	لا يوجد صناعة محلية
اجزاء للأحذية جلدية من معدن (خصرات) 64069910	%0	
اجزاء للاحذية جلدية 640610	%25	
خيوط بولستير 540233	%0	

اجزاء للاحذية من لدائن واكعاب 640620	25%
فرنيش غير مائي 32089010	20%
صفائح كرتون مشرب مقوى 481159	5% لا يوجد
شموع اصطناعية 34049090	5% لا يوجد
اشرط وردله 40082110	5% لا يوجد
صفائح جلد مجدد (فيبير) 411200	10% لا يوجد
ابازيم من معدن 830820	5% لا يوجد
صفائح من كرتون عادي	5% يوجد

إنّ جميع المواد الاوّلية تستورد من الدول الأوروبية: ايطاليا، المانيا، واسبانيا.

تستورد بعض المصانع من الصين أيضاً لكن لم ولن تصل لتتقارب مع الصناعة الأوروبية لا من ناحية الجودة ولا النوعية بحسب رأي أصحاب مصانع الأحذية.

إنّ المواد الأولية المستوردة من أوروبا تخضع لليورو بوند وفي حال وجود تصريح يورو بوند تعفى من الرسوم الجمركية شرط أن تكون قيمة الفاتورة عالية وليست دون قيمة معيّنة .

خامسا":أسباب تراجع القطاع:

إنّ التراجع الحادّ لهذه الصناعة وانخفاض عدد مصانعها يعود الى أسباب عدّة أبرزها:

- ارتفاع أكلاف الإنتاج: أكلاف المواد الاولية، أجور اليد العاملة في لبنان، كهرباء (دفع فاتورة الكهرباء مرّتين، مرّة للدولة وأخرى لأصحاب المولّدات)، الضرائب (بينها الضريبة المضافة وضريبة الدخل)، الضمان الاجتماعي، وارتفاع فوائد التسليف على القروض المصرفية.
- عدم وجود بنى تحتية متطوّرة وقادرة على تأمين احتياجات الصناعة وتقليل أكلاف الإنتاج.
- التغيّرات الإقتصادية في الدول المحيطة وانخفاض الطلب الخارجي والخليجي بشكل خاص على البضائع اللبنانية.
- الأوضاع الأمنية داخل و خارج لبنان وإقفال الحدود.
- الأزمات المالية العالمية وتأثيرها على القدرة الشرائية على الصعيدين العالمي والإقليمي.
- انخفاض الطلب المحلّي والقدرة الشرائية في لبنان والوضع الإقتصادي الصعب الذي أثّر على كافّة القطاعات الإقتصادية.
- عدم إدخال التقنيات الحديثة على هذه المصانع، بإستثناء حالات محدودة قام بها عدد قليل من المصانع.
- المنافسة الشرسة من سلع ومنتجات إغراقية، ولا سيّما من الصين وسوريا ودول شرق آسيا.
- إلغاء الرسوم الجمركية عن البضاعة المستوردة، ما أدّى إلى عملية استيراد عشوائي، سقط ضحيّتها مئات المعامل التي أقفلت أبوابها، بعدما منيت بخسائر كبيرة مع دخول البضاعة الصينية بأسعار متدنّية، وتحوّل معظم ما بقي من المعامل إلى ورش صغيرة.
- توجّه الدولة في التسعينيات نحو دعم قطاع الخدمات، فأهملت الصناعات لا سيّما الحرفية منها التي تسير نحو الانقراض.
- تغيّر وجهة هذا البلد، بحيث بات استهلاكياً بحتاً.

- التهريب عبر الحدود، ووجود بالات وأكياس وصناديق قادمة من سوريا دون وجود للرقابة الحقيقية، ما أدّى إلى وجود الملايين من الأحذية الإغراقية في السوق اللبنانية .
- الذهنية الموجودة عند بعض اللبنانيين الذين يثقون بالعلامات التجارية أو بالبضائع المستوردة لإعتقادهم أنّها أكثر جودة ولو بسعر مرتفع ويفضّلها على المنتج المحلّي، وهذا ما يفسّر وجود أهمّ وأغلى الماركات العالمية في الأسواق اللبنانية منذ سنوات طويلة.

سادسا": حلول مقترحة

- إستحداث مناطق صناعية متطوّرة قادرة على إستيعاب مصانع الأحذية الجاهزة ومصانع المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة، لما لها من فائدة على صعيد تخفيف أكلاف الإنتاج. إضافة الى تأمين البنى التحتية اللازمة لهذه الصناعة.
- رعاية الدولة لقطاع الأحذية لحمايته وتأمين ما يلزم لدعم الصناعة الوطنية كباقي دول العالم، والتوجّه لإحياء القطاع الصناعي والزراعي على صعيد سياسة الدولة الإقتصادية عامّة وخططها.
- دعم هذه الصناعة لترويج منتجاتها عبر الاعلانات المدفوعة(تلفزيون راديو لوحات اعلانية ...).
- تشجيع هذه الصناعة ودعمها مادياً للإشتراك في المعارض المتخصصة محلياً وخارجياً.
- تشجيع الصناعة على خلق الماركات والعلامات التجارية الخاصة بها، والترويج لها محلياً وخارجياً وتوجيهها لتبني سياسة التخصصية في الإنتاج، وقد باشرت بعض هذه المصانع بهذه الاستراتيجية وخلقت علامتها التجارية الخاصة ولكن ينقصها بعض الدعاية والترويج على الصعيد المحلي، الإقليمي والعالمي.
- تقديم الدعم التقني لهذه المصانع إن كان على صعيد الآلات والمعدّات اللازمة والحديثة، أو تقديم المشورة التقنية والدورات التخصصية لتقديم أفضل الإنتاج والجودة العالية.
- تشجيع الصناعيين للترخيص في وزارة الصناعة والاستفادة من المزايا العديدة التي تقدمها الوزارة على عدّة صعد، بدءاً من فاتورة الكهرباء المتدنية وصولاً إلى الاستفادة من المشاريع المشتركة التي تقدّمها الوزارة بتمويل من جهات أجنبية.

- العمل على فرض الرسوم على الأحذية الجاهزة والأجزاء المجمّعة دون قيمة مضافة تذكر (الأجزاء المقصودة هي حذاء غير (مجمّع) لكنّها حذاء كامل) خاصّة على البلدان غير المعقود معها إتفاقيات تجارية .
- مطالبة الوزارات المعنيّة والحكومة مجتمعة حماية الصناعة من الإغراق الحاصل فى الأسواق من جرّاء الفلتان فى الإستيراد وتشجيع الصناعة المحلية على تقديم شكوى الإغراق بناء على قانون حماية الإنتاج الوطني اللبناني.
- مطالبة الحكومة ووزارة الخارجية تأمين أسواق خارجية من خلال عمل الملحقين التجاريين في السفارات، إذ إنّ جميع السفارات الأجنبية في لبنان لديها ملحقين تجاريين يقومون بالزيارات والدعاية لتسويق منتجات بلادهم، وتعيين ملحقين في سفاراتنا فى الخارج في حال عدم وجودهم لهذه الغاية.
- مطالبة الحكومة ووزارة المالية بإطلاق يد الجمارك اللبنانية فعلياً للتصدي لعمليات التهرّب من دفع الضريبة الجمركية والمداهمة ومنع عمليات التهريب من أي معبر كان.
- إعادة النظر فى بنود اتفاقيات التبادل التجاري، غير المتكافئة، والتعامل بالمثل مع الدول الموقّع معها اتفاقيات فى هذا الاطار، بحيث يرتكز التبادل على السلع ذات المزايا التفاضلية العالية لكل دولة وتحقيق التكامل في الإنتاج والتصنيع على صعيد الدول العربية كافة.
- تشجيع الصناعيين على تنويع أسواق التصدير، حيث تتركز الصادرات الى البلدان الخليجية فقط، والبحث عن أسواق جديدة .
- العمل على إلغاء الرسم الجمركي على بعض المواد الأولية المستوردة اللازمة لصناعة الأحذية.
- قد يكون تحديد حجم الاستيراد خاصّة من البلدان الإغراقية كالصين مفيداً للقطاع عبر إصدار قرار بإخضاع الواردات من الأحذية الى إجازة إستيراد مسبقة.
- يجب على أصحاب مصانع الأحذية في لبنان العمل الجاد على إنشاء نقابة تطالب بحقوقهم وتنظّم دورات حرفية ومهنية لهم، وتسهّل عمليّة شراء المواد الأولية بأسعار مخفّضة وتسهّل لهم عملية التسويق من دون المرور بوسيط.

خاتمة:

أخيراً، وانطلاقاً من كلّ ما تقدّم، فإنّ قطاع المصنوعات الجلديّة والأحذية هو قطاع ذو أهمّيّة إقتصاديّة كبيرة، ولكنّه يواجه تحدّيات كبيرة بسبب المنافسة والإغراق وارتفاع أكلاف الإنتاج وغيرها، وبالتّالي يجب العمل جاهدين لاستدراك ما يمكن استدراكه والإنخفاض الكبير الّذي مُنيَ به قطاع صناعة الأحذية .

وبعد كلّ المقابلات الّتي أجريناها مع بعض الصّناعيّين من الدّباغين ومصنّعي الأحذية ومجمّعي الجلود، فقد تمكّنّا من التّوصّل إلى أنّ النّهوض بهذا القطاع يتطلّب تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، حيث يجب أن تتحمّل الدّولة مسؤوليّاتها في حماية الصّناعة المحليّة وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في الإتّفاقيّات التّجاريّة .

وبالمقابل، لا بدّ للصّناعيّين من ضرورة تحسين نوعيّة الصّناعة المحلية وضرورة ربطها بتخفيض كلفة الإنتاج لتصبح منافسة للسّلع المستوردة، ممّا يمكّن من زيادة فرصة تصديرها إلى الدّول الخارجيّة، ولا بدّ أن نلتفت إلى المشكلة الأبرز وهي عدم اكتفاء الصّناعيين بهامش ربح مقبول، ممّا يكبّد المستهلكين أعباء غير قادرين على تحمّلها أو يدفعهم للتّوجه لشراء سلع مستوردة بنفس السّعر نظراً لثقتهم بها مقارنةً مع المنتج المحلّي .

هذه المعضلة يتحمّل مسؤوليّتها الطرفان العام والخاص .حيث يجب عليهم التّرويج للمنتجات المحلّية والإقناع بها عن طريق المشاركة بالمعارض محلّيّاً وخارجيّاً وإعداد الإعلانات والحملات الدّعائيّة .

وفي ظلّ هذا التّطوّر الهائل في العالم والّذي أصبح مرتبطاً كأنّه قرية واحدة عبر وسائل التّواصل الحديثة، لا بدّ لنا من مواكبة التّطوّر الحاصل للدّفع بهذا القطاع نحو الأفضل لما في ذلك من انعكاسات إيجابيّة إقتصاديّاً على وطننا، حيث يمكننا بحسب إفادة مصانع الأحذية أن نصل إلى مرحلة الإكتفاء الذّاتي كما يمكننا التّصدير في حالة وجود فائض .

ونظراً لما للبنان من مكانة مميّزة في عالم الأزياء والمجوهرات، فإنّ التّوجه لتصميم وصناعة الأحذية الفاخرة قد تشكّل قيمة مضافة محتملة تستطيع منافسة الدّول الخارجيّة ليكون أكثر من مجرّد حذاء .